

تنمية الصادرات غير النفطية الصينية من خلال إنشاء المناطق الحرة الصناعية

Developing Chinese non-oil exports through the Establishment of Industrial Free Zones

بن هكو فاطمة الزهراء^{1*}، بن عطا الله عائشة²

¹ عمار ثليجي-الاغواط (الجزائر)، العلوم الاقتصادية والتسيير، f.benhakou@lagh-univ.dz

² عمار ثليجي-الاغواط (الجزائر)، العلوم الاقتصادية والتسيير، a.benatallah@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/04/18

تاريخ الاستلام: 2023/12/19

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات الصينية خارج المحروقات، حيث أجريت الدراسة بالاعتماد على جمع وتحليل بيانات التجارة الخارجية في الصين مع قياس مؤشرات تطور الصادرات غير النفطية بالمناطق الحرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة تعتبر عامل أساسي في تدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية ما جعلها قادرة على المنافسة الدولية، وهذا في ظل وجود الدعم الحكومي لإنشاء بيئة قانونية وسياسية مواتية للمناطق الحرة، مع التركيز على القطاعات كثيفة التكنولوجيا أو ذات القيمة المضافة وتعديل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكافؤ الفرص بين الشركات الأجنبية والمحلية.

كلمات مفتاحية: المناطق الحرة؛ الصادرات؛ الصادرات غير النفطية؛ الاستثمار الأجنبي؛ الصين.

تصنيف JEL : F63، F10، F21

Abstract:

This study aimed to highlight the role of free zones in developing Chinese exports outside of hydrocarbons. The study was conducted based on collecting and analyzing foreign trade data in China while measuring indicators of the development of non-oil exports in the free zones. The study found that free zones are considered an essential factor in internationalizing the activity of economic institutions, making them capable of international competition, and this is in light of the presence of government support to create a legal and political environment conducive to free zones, with a focus on technology-intensive or value-added sectors and modifying foreign investment policies. Direct and equal opportunities between foreign and local companies

Keywords: Free Zones; Exports; non-oil Exports; Foreign Investment; China

Jel Classification Codes: F63, F10, F21

1- مقدمة:

منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، اقترحت الحكومة الصينية تعميق تكاملها مع الاقتصاد العالمي من خلال بناء مناطق تجارية خاصة وفقاً مع خطة استراتيجية الصناعات الناشئة، ومن خلال الاستفادة من الاتجاه العالمي لإعادة تخصيص الموارد، سعت الصين أولاً إلى تنمية التجارة ثم الترويج لإنتاج علامتها التجارية الخاصة وتحسين هيكلها الاقتصادي المحلي، وفي هذا السياق ظهرت مناطق الحرة للتصدير، ومع الحرب التجارية الصينية الأمريكية، وجائحة كوفيد ساعدت الصين على بناء استراتيجيتها القائمة على التصدير من خلال إنشاء المناطق الحرة.

وفقاً لهذا تعد مناطق التجارة الحرة في الصين عرضاً مثيراً للاهتمام بشكل خاص، مع النظر في التباطؤ الأخير في النمو المالي والاقتصادي، حيث ساهمت في زيادة إجمالي الصادرات وحقت 3.596 مليار دولار عام 2022، ويساهم المنتج الصيني في ظل تطوير المناطق الحرة الصناعية في المشاركة في مراحل الإنتاج العالمي، مما جعله أكثر تنافسياً في الأسواق الدولية، وساعدت هذه المناطق في إعادة تشكيل الاقتصاد الصيني، وعلى الرغم من أنها لا تزال تجريبية إلا أنها لعبت دوراً مهماً. بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه المناطق الحرة الصناعية في تنمية الصادرات غير النفطية الصينية؟

1.1- الأسئلة الفرعية: والتي تندرج تحتها تساؤلات فرعية نسوقها كالآتي:

- ما هي أثر إنشاء المناطق الحرة الصناعية على تنمية الصادرات في الصين؟

- وما هي العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة الصناعية في الصين؟

2.1- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تنعكس في الرفع من مستوى الصادرات والاستثمار الأجنبي والمؤهلات البشرية...الخ.

الفرضية الثانية: تتمثل في الاستقلال المؤسسي والدعم الحكومي والإصلاحات في البنية التحتية.

3.1- أهمية الدراسة: يكتسي الموضوع بالغة الأهمية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، باعتبارها وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية صادراتها وحصولها على التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل وزيادة إيراداتها من العملة الأجنبية، وتعزيز وتدعيم السوق النقدية والمالية، وما ينجم عنه من زيادة ترابط الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي وزيادة مساهمتها في سلسلة القيمة العالمية. وهكذا جاءت المناطق الحرة ركناً أساسياً من معجزة النمو الاقتصادي في الصين منذ فتحت أبوابها للعالم في السبعينيات.

4.1-هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المفاهيم المناطق الحرة وتنمية الصادرات غير النفطية.
- تطور صادرات المناطق الحرة والتوزيع السلي والجغرافي لصادرات المناطق الحرة في الصين.
- معرفة العوامل على المساعدة على نجاح المناطق الحرة وآثارها على الصادرات غير النفطية الصينية.

5.1 -منهج الدراسة

لغرض الوصف الدقيق لمتغيرات الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، كما تم اعتماد المنهج التحليلي عبر كامل محاور الدراسة لغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة، خاصة بما يتعلق بتحليل مؤشرات تطور الصادرات مع عرض التوزيع السلي والجغرافي للمناطق الحرة الصينية خلال الفترة 1990-2022.

2. الإطار النظري للدراسة

شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين توسيع الحركة التجارية، وذلك نتيجة لتوسع أنواع المناطق الحرة الصناعية، إذ أن هذه الأخيرة تدر منافع عديدة على الاقتصاد من خلال منح مجموعة من الامتيازات والتسهيلات التي توفر الأجواء الملائمة لاستقرار الاستثمارات الأجنبية وتنمية الصادرات.

1.2- مفهوم المناطق الحرة

نظراً لتعدد التعاريف، تم اعتماد معيار إيراد التعاريف الصادرة عن مؤسسات أو هيئات دولية، وعلى هذا الأساس يمكن سرد أهم هذه التعاريف مع المؤسسات التي تبنت كل تعريف على النحو التالي: (لبلع، 2012، الصفحات 22-23)

-تعريف1: المقترح من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: هي مجال جغرافي محدد إدارياً وأحياناً جغرافياً، ويخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير.

-تعريف2: المقترح من طرف أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: هي أرض محصورة داخل إقليم وطني محمي، عادةً يكون بجوار مطار أو ميناء حتى يتسنى لها استيراد سلع التجهيز الأجنبية، التركيبات والمواد الأولية غير الخاضعة للحقوق الجمركية. إن المنتوجات المستوردة تدخل إلى المنطقة، ثم تصدر إلى الخارج، إن الدفع للحقوق الجمركية لا يفرض إلا إذا خرجت هذه المنتوجات إلى التراب الجمركي للبلد المستقبل (وهذا نادراً ما يحدث لأن كل المنتوجات تصدر إلى الخارج).

-تعريف3: المقترح من طرف البنك العالمي: إن المناطق الحرة تتواجد كمنطقة صناعية مادياً وإدارياً خارج الحدود الجمركية وهي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير، إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع سهولة إقامتهم. وعموماً هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفييزات أخرى. ومن خلال التعاريف نستنتج أن المناطق الحرة هي مناطق محددة من قبل الحكومة حيث يمكن تجربة سياسة تلي كل منطقة التجارة الحرة صناعة معينة وتستفيد من عدة أنواع من الحوافز مثل انخفاض معدلات الضرائب، الإجراءات الإدارية والقيود الاستثمارية إذا نجحت هذه السياسة يمكن تطبيقها على المستوى المحلي.

جدول 1: خصائص وأهداف المناطق الحرة

أهداف المناطق الحرة	خصائص المناطق الحرة
- جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال الإعفاءات والحوافز. - توفير النقد الأجنبي من خلال ترويج الصادرات. - خلق فرص عمل. - نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية.	- معزولة جمركياً عن بقية أقاليم الدولة. - تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو تحديد حدودها إدارياً. - تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة.

المصدر: (بن علال و وآخرون، 2019، صفحة 3)

أحصيت حوالي 5000 منطقة حرة في العالم، تدر صادرات لا تقل عن 3500 مليار سنوياً، أي ما يعادل 20 % من التجارة العالمية. والتوزيع الجغرافي العالمي للمناطق الحرة حسب المنظمة العالمية للمناطق الحرة، تتمركز المناطق الحرة بنسبة 35% في أوروبا وشمال إفريقيا، 25% في أمريكا اللاتينية، وأكثر من 20 % في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 20 في آسيا. وحسب إحصائيات المنظمة العالمية للمناطق الحرة لسنة 2020، تنشط أغلب المناطق الحرة في قطاع الصناعة بنسبة 54%، في حين 20%

من المناطق تتركز في نشاط التجارة و24 % تخصص في الخدمات. (بن علال و وآخرون، 2019، صفحة 3)

2.2- مفهوم العملية التصديرية

تتبنى عملية التصدير على دراسة كاملة على سوق مستهدف، وعن حاجة الأسواق الخارجية للمنتجات المراد تصديرها ودراسة الدوافع وراء قرار التصدير.

-تعريف1: تعرف عملية التصدير على أنها: "تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد". (رجب و بطوي، 2020، صفحة 4)

-تعريف2: ويعرفه فريد النجار بأنه: "مدى قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية... إلى أسواق عالمية، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها". (عقومة و جنيدي، 2020)

3.2- أهمية العملية التصديرية

لقد تزايد اهتمام خبراء الاقتصاد ورجال السياسة بقطاع التجارة الخارجية، وبخصوص جانب التصدير ونظراً لآثاره على النمو الاقتصادي في مختلف الدول سواء المتقدمة أو الناشئة، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل جديدة وتحسن توزيع الدخل، ويعتبر التصدير أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج ولاشك أن هناك محاولات جادة من قبل الدولة لدفع التصدير وفتح أسواق جديدة، فإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن طريق تسويق منتجاتها في الخارج. (الصادق، 2009، الصفحات 21-22)

4.2- آليات تنمية الصادرات: برنامج تنمية الصادرات مشروعاً نموذجياً لتطوير قطاع التصدير الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل للمخزون التصديري وتوفير تسهيلات على مستوى التمويلات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وتشمل ما يلي: (فؤاد، 1993، الصفحات 324-325)

-تحليل موقف الصادرات: من خلال إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وتحديد الإمكانيات الاستثمارية، دراسة الأسواق الخارجية.

-تحديد الأولويات السلعية: تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات غير التقليدية ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل.

-تحديد الأولويات الجغرافية: يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.

-الأنشطة والخدمات التصديرية: وتتمثل في: الحوافز، تمويل الصادرات، إقامة نظام للمعلومات التجارية، دراسات السوق والبحوث التسويقية، الخدمات التنظيمية والتسويقية الأخرى، الخدمات الاستشارية.

وأما في الصين فآليات تنمية الصادرات تتمثل في: (برواين، صفحة 11)

-سياسة استهداف المناطق الجغرافية: تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين غير موجودة في المقاطعات الصينية الأخرى.

- سياسة استهداف قطاعات في الاقتصاد: استهدفت الصين قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية، حيث يتم اختيار القطاعات المستهدفة على المستوى المركزي، وشملت هذه القطاعات منتجات الصناعات الخفيفة، المنسوجات، الآلات والسلع الالكترونية.

-سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي: حققت الحكومة الصينية العديد من المكاسب عند تنفيذ جملة من سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة، الأمر الذي جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الصادرات الصينية.

3. الإطار التطبيقي للدراسة: تمتلك الصين 21 منطقة تجارية حرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد بعد قرار مجلس الدولة بإنشاء ثلاث مناطق تجارة حرة جديدة في بكين وهونان وآهوي، بالإضافة إلى توسيع منطقة التجارة الحرة الحالية في تشجيانغ. وكانت منطقة التجارة الحرة في شنغهاي رائدة فيما يتعلق بنهج القائمة السلبية للصين في الاستثمار الأجنبي، أصبحت مناطق التجارة الحرة منذ ذلك الحين ساحة اختبار للسياسة الاقتصادية الجديدة وغالباً ما تكشف عن أهداف سياسة الصين طويلة الأجل. تمثل مناطق التجارة الحرة الآن جزءاً كبيراً من التجارة الخارجية والاستثمار في الصين، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، ساهمت ب 400 مليار دولار أمريكي بنسبة 13.5% في التجارة الخارجية وجذبت أكثر من 3300 شركة أجنبية، 13.3 مليار دولار أمريكي بنسبة 16.8% من الاستثمار الأجنبي في الصين. لكل مناطق الحرة في الصين تركيز صناعي واقتصادي، مع حوافز مختلفة لتحقيق أهدافها، تتواءم الحوافز واللوائح في مناطق الحرة الصناعية مع أولويات السياسة المستمرة للحكومة الصينية، وفقاً لوزارة التجارة الصينية في عام 2021 ساهمت 21 منطقة بنسبة 17.3% من إجمالي التجارة الخارجية للصين 18.5% من تدفقات الاستثمار الأجنبي الصيني. (Trade Commissioner, free

(trade zones in china, 2022) تقدم مناطق التجارة الحرة عدة أنواع من الحوافز للمستثمرين الأجانب الذين تستوفي مؤسساتهم شروطاً معينة مثل: (Sovereign group, Overview of China's Free Trade Zones, 2021)

- تخفيض ضريبة دخل المؤسسات بين 9 %-15% ودفع أقساطها، إعانات ضريبية الدخل الفردي للمواهب الراقية المؤهلة، استيراد معفاة من الرسوم الجمركية للألات والمعدات، ولديها سياسات محفزة للمؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي في صناعات أو قدرات محددة، على سبيل المثال الخدمات اللوجستية والمستحضرات الصيدلانية في الصين.

جدول 2: أنواع المناطق الحرة في الصين

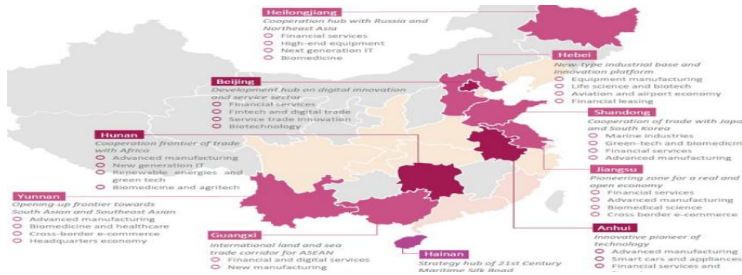
تعمل المناطق الإدارية المنشأة حديثاً كمناطق اقتصادية خاصة.	المناطق الإدارية
تحديد مجالات التعاون الاقتصادي والصناعي مع جوار أخرى.	التعاون الدولي
أنشئت لدعم تنمية الصناعات.	التجمعات الصناعية
المناطق الصناعية التي أنشأتها المؤسسات مع شركائها والأسواق الخاصة بها.	المناطق الاقتصادية الخاصة بالشركات
تهدف هذه عملية إنشاء هذه المناطق إلى زيادة الصادرات والتجارة، حيث تعتبر كأقاليم أجنبية وبالتالي فهي غير خاضعة للرسوم الجمركية، توفرها حكومات المناطق تحفيزات ضريبية (خصومات ضريبية على السلع الموجهة لتصدير، وإعفاء منها للبضائع المخزنة أو المصنعة بين الشركات داخل المناطق)	مناطق لأغراض التجارة والتصدير

Source: (World Bank, 2022)

1.3- إنشاء المناطق الحرة الصناعية في الصين

في أواخر السبعينيات كانت الصين في أمس الحاجة إلى تغيير منهجي عام 1978 حول الإصلاحات الريفية في Xiaogang وهي قرية صغيرة في مقاطعة Anhui، وفي 1979 قررت أن مقاطعات قوانغدونغ وفوجيان يجب أن تأخذ زمام المبادرة في الانفتاح على الخارج. وتم اختيار هذه مقاطعة لأنها في موقع استراتيجي عبر منطقة ضيقة من هونغ كونغ التي يمكن للصين أن تتعلم منها الأنماط الرأسمالية، وتقنيات الإدارة الحديثة. وتم إنشاء مناطق الحرة قبل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية WTO، كان لمناطق الحرة ثلاث وظائف مستهدفة تتمثل في: معالجة الصادرات، التجارة الخارجية، الخدمات اللوجيستية والمستودعات الجمركية. (Fu, 2007, p. 12) أنشأت الصين أول منطقة حرة لها في شنغهاي في 2013 كاختبار للوائح الجديدة، وفي عام 2015 أعلنت ثلاث مقاطعات ساحلية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، بعد ذلك بعامين حددت الحكومة سبع مناطق لدعم غرب الصين ومبادرة الحزام والطريق. في عام 2019 تم إنشاء ست مناطق جديدة مع التركيز على مجالات سياسة محددة لتسهيل التعاون مع مناطق معينة، في عام 2020 اتبعت ثلاث مناطق تجارية حرة داخلية تماشياً مع خطة إستراتيجية الصناعات الناشئة (China, n.d.).

الشكل 1: تطور المناطق الحرة في الصين خلال الفترة 2013- 2020



Source: (Trade Commissioner, free trade zones in china, 2022)

يتبين لنا من خلال الشكال أنه في عام 2013 أنشأت الصين منطقة التجارة الحرة التجريبية في شانغهاي، وبعد مرور عشر سنوات من التنمية، بلغ عدد مناطق التجارة الحرة في الصين اثنتين وعشرين منطقة، وقد تشكل نمط الإصلاح والانفتاح الجديد والعالي المستوى من خلال التنسيق بين المناطق الداخلية والساحلية في الصين.

2.3- الأهمية التجارية لمناطق التجارة الحرة الصناعية في الصين: تتمثل الأهمية التجارية في ما يلي:

(China, n.d.)

- تبسيط التخليص الجمركي: قامت الصين بتخفيض وقت التخليص للواردات والصادرات بنسبة 67% و92% بالتوالي عام 2023 (البنك الدولي)
- حماية الملكية الفكرية: في مناطق التجارة الحرة في الصين يمكن للمؤسسات إنشاء مكتب مخصص للملكية الفكرية يمكنه مساعدة المؤسسات في حقوق النشر، والعلامات التجارية، يمكن رؤية أحد الأمثلة في منطقة التجارة الحرة في شنغهاي الذي يهتم بحلول المشاكل التي تمس القانون والوظائف الإدارية والوسائل المتعلقة بالإنفاد؛ لقد تحقق نجاح الملكية الفكرية إلى:
- الامكانيات الابتكارية للشعب الصيني.
- اعتراف القيادة العليا في الصين بالأهمية الاستراتيجية للملكية الفكرية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على إعادة التصدير: يمكن لمرافق التصنيع داخل المناطق الحرة استيراد المواد الخام وإعادة تصدير منتجات النهائية دون دفع رسوم الاستيراد.
- تقديم خدمات لوجستية: تعرض مناطق التجارة الحرة مجموعة من مزود بالخدمات للمؤسسة لتختار بينه ممثل توفير المال، النقل السريع، خبرة الصناعة، التوسع في السوق؛
- سعر الصرف: تستفيد المؤسسات المسجلة في مناطق التجارة الحرة من صرف العملات بسعر 0، هذا مفيد بشكل خاص للمؤسسات المشاركة في التجارة الدولية.

جدول 3: الفوائد المباشرة والغير المباشرة من المناطق الحرة في الصين

الفوائد المباشرة	الفوائد الغير المباشرة	
-	أرباح العملات الأجنبية	
-	الاستثمار الأجنبي المباشر	
-	خلق فرص العمل	
-	الإيرادات الحكومية	
-	ترقية الصادرات	
-	رفع مستوى المهارات	
-	نقل التكنولوجيا	
-	تعزيز الكفاءة التجارية للشركات المحلية	

Source: (Fu, 2007, p. 8)

3.3- تطور إجمالي صادرات المناطق الحرة الصناعية في الصين

تستكشف المناطق التجارة الحرة الصينية نظام حساب التجارة الحرة، سعياً لتوسيع قنوات التمويل خارجية للمؤسسات، وتخفيض تكاليف التمويل، كما عملت في إصلاح التراخيص التجارية وتعميمه في عام 2021.

جدول 4: تطور إجمالي الصادرات في الصين خلال الفترة 1990-2022

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021	2022
إجمالي الصادرات	449	13187	253.10	773.34	1.654	2.362	2.723	3.548	3.596
GDP	3.9	11	8.5	11.4	10.6	7	2.2	8.4	3

Source : (World Bank, 2022)

مشاركة الصين في التجارة الدولية أحد أبرز سمات التنمية الاقتصادية، حيث ارتفعت صادرات المناطق الحرة بـ 5.7% في عقد الثمانينيات، و12.4% في عقد التسعينيات، وخلال الفترة 1990-1994، أصدرت الحكومة الصينية سياسات أكثر أهمية لتحرير قطاع التصدير ليتلاءم مع احتياجات إعادة الدخول، وفي نفس الفترة قامت بتحرير سعر الصرف الأجنبي لمطابقتها مع الأسواق الدولية. وبلغت نسبة الصادرات المناطق الحرة 20.3% بين عامي 2000 و2003، وبحلول عام 2003 كان معدل نمو الصادرات المناطق الحرة أعلى بسبعة أضعاف من معدل نمو الصادرات الذي سجله العالم ككل. وفي عام 2005 بلغت 33% كنسبة من الناتج المحلي وهذا يشير إلى أن قدرة الصين على إنتاج السلع الوسيطة قد ارتفعت لدرجة أنها لم تعد بحاجة إلى استيراد هذه المنتجات والمعدات الرأسمالية والمنتجات فائقة التكنولوجيا، وبالنسبة لعام 2020 انخفضت 18.54% مقارنة بعام 2015 وهذا راجع إلى جائحة كوفيد. ثم عاودت الارتفاع عام 2021 بنسبة 20.1% وهذا راجع إلى الوقاية من الوباء والسيطرة عليه وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، زيادة الطلب على الأجهزة الالكترونية،

مستلزمات الوقاية الطبية. (Xue, 1995, pp. 189-206)

جدول 5: التوزيع السلعي لإجمالي الصادرات الصينية خلال الفترة 1990-2022

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021	2022
المواد الأولية	1588	21485	25460	76195	31395	38023	115629	140072	-
المواد المصنعة	4620	1277	2237	7129	1496	2169	2474	3222	-
كيمياويات	3730	9094	1209	3577	8757	1295	1691	2642	-
الآلات ومعدات النقل	588	3140	8260	3522	7802	10591	12578	16177	-

Source: (china statistical yearbook, 2022)

يشير تركيب الصادرات المناطق الحرة الصينية إلى ارتفاع المواد الأولية والمواد المصنعة مقارنة مع غيرها من البضائع الأخرى كالمواد الغذائية والمشروبات والزيوت... الخ، بلغت قيمة الصادرات من المواد الأولية 158 مليار دولار عام 1990 إلى 1156 مليار دولار عام 2020 بنسبة 4.5% من إجمالي الصادرات، وخلال الفترة من 2000 إلى 2005 استحوذت المواد المصنعة على 32% من الناتج المحلي للصين و 89% من صادراتها السلعية، مما يجعلها أكثر تخصص في هذا القطاع، وفي عام 2020 بلغت 95.5% من إجمالي الصادرات، ونلاحظ زيادة الآلات بنسبة 22% من عام 2000 إلى عام 2020، ومثلت حوالي 45% من إجمالي نمو الصادرات الصينية، وهذا راجع إلى السياسة التجارية، سعر الصرف الذي له تأثير واسع عن طريق خفض أسعار البضائع الصينية بشكل عام. (Hanson

Gordon H., 2008, p. 8)

ذكرت يانغ ون جون نائبة رئيسة شركة شيني بيو الصينية بعد تفشي الوباء بدأت مؤسساتنا في إنتاج كواشف اختبار الحمض النووي وتطوير الأدوية ذات الصلة، إن إنشاء منطقة الحرة في بكين

سيعزز مبيعات أفضل لمنتجاتنا في السوق الدولية. تصرح منطقة التجارة الحرة بالنشاط المحلي على المنتجات الأجنبية مع تخصيص هدف اقتصادي محدد لكل منطقة أو مقاطعة وفقاً للموارد المتاحة لها، فالأسباب وراء علاقة صناعات معينة بمناطق معينة غير معروفة حالياً، وربما التصميم الحكومي أو إستراتيجية اقتصادية مدروسة بطريقة أخرى، وبالتالي فإن المناطق الحرة هي مظهر من مظاهر الاقتصاد الصيني المخطط. من ناحية أخرى لعبت مبادرة الحزام والطريق باعتباره منصة دولية للتعاون، دوراً حيوياً في مكافحة الجائحة العالمية وتحقيق الاستقرار في سلاسل التوريد العالمية والصناعية (WangLi, 2022).

يوضح الجدول الموالي الشركاء الرئيسيون للصين، بالنظر إلى الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الرئيسي للصين، حيث بلغ الفائض التجاري للصين عام 2020 مع الولايات المتحدة الأمريكية 255.5 مليار دولار أمريكي بعد تحقيق رقم قياسي بلغ 323.3 مليار دولار عام 2018، في عام 2020 وقعت الصين على الشراكة الاقتصادية الشاملة (RCEP) مع 14 دولة من المحيط الهندي والهادئ، وتغطي هذه الشراكة السلع والخدمات والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني، كما أنه ينشئ قواعد جديدة للتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية والمنافسة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في عام 2021 تعتبر الصين رابع شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 657.4 مليار دولار، وأكبر مصدر للولايات المتحدة بـ 506.4 مليار دولار، وتشمل صادرات السلع الأمريكية على أشباه الموصلات، رقائق ومعدات، منتجات زراعية، طائرات، الأجهزة الطبية المتطورة. وتتمثل واردات الولايات المتحدة من الصين على الإلكترونيات الاستهلاكية، والسلع الاستهلاكية (الأثاث والملابس)، السلع الوسيطة (مكونات السيارات، مكونات الصيدلانية).

جدول 6: الشركاء الأوائل لإجمالي للصادرات الصينية خلال الفترة 1990-2022

الوحدة: %

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021	2022
1	-	هونغ كونغ 24.2	وم أ 20.9	وم أ 21.4	وم أ 18	وم أ 18	هونغ كونغ 9.89	وم أ 17.2	وم أ 16.2
2	-	اليابان 19.1	هونغ كونغ 7.9	هونغ كونغ 16.3	هونغ كونغ 13.8	هونغ كونغ 14.7	اليابان 5.71	هونغ كونغ 10.3	هونغ كونغ 8.3
3	-	وم أ 16.3	اليابان 16.7	اليابان 11	اليابان 7.7	اليابان 6	كوريا 4.1	كوريا 4.5	اليابان 4.8
4	-	كوريا 4.5	كوريا 4.5	كوريا 4.6	كوريا 4.4	كوريا 5.7	فيتنام 3.9	فيتنام 4.2	كوريا 4.5

Source: (World Integrated Trade Solution, 2022)

3.4- العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة الصناعية في الصين

يمكن حصر أهم العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة الصناعية في الصين في النقاط

التالية: (Zeng, 2012, p. 17)

1- الالتزام القوي بالإصلاح من القيادة العليا: أظهرت جولة DENG الجنوبية عام 1992 على التزام الحكومة بالإصلاحات الموجهة نحو السوق في غضون الحروب الإيديولوجية السائدة إلا أنها واصلت في تحقيق ذلك في مقولة دنگ الشهيرة: بغض النظر عما إذا كان قطة بيضاء أو قطة سوداء، طالما أنها تستطيع اصطيد الفئران فهي قطة جيدة.

-السياسات التفضيلية والاستقلال المؤسسي: لتشجيع المؤسسات على الاستثمار في المناطق بما في ذلك الأراضي غير المكلفة من خلال الإعفاءات الضريبية، والقدرة على إعادة الأرباح، والإعفاءات من ضريبة الصادرات...

جدول 7: السياسات التفضيلية لمناطق الحرة في الصين

السياسات التفضيلية	المناطق الحرة
الضريبة على دخل الشركات الأجنبية	25%
الضريبة على دخل الشركات عالية التقنية	15% على الصناعات عالية التقنية المدعومة من طرف الدولة
TVA في حالة استغلال التجهيزات الخاصة	معفاة
TVA في حالة الاستخدامات المكتبية	معفاة
TVA المواد الأولية وقطع الغيار	معفاة
TVA	13% للمشاريع المرتبطة بالقطاع الفلاحي، 17% للقطاعات الأخرى
تراخيص التجهيزات، المواد الأولية، الأجهزة المكتبية	الشركات العاملة في تجارة المعالجة معفاة من التراخيص
الضرائب على المنتجات النهائية المستخدمة لمواد معفاة من الرسوم الجمركية	فرض الضريبة يكون على المواد الخام المستوردة وقطع الغيار فقط
استرداد TVA للمنتجات النهائية المنتجة من المواد الخام المحلية	الاسترداد يكون بعد خروج الشحنة من الصين
الصادرات والمبيعات المحلية	لا قيود

المصدر: (الدين، 2018، صفحة 18)

-دعم قوي من قبل الحكومات: حاولت الحكومة المركزية إضفاء اللامركزية في المساعدة في إنشاء بيئة قانونية وسياسية مواتية للمناطق الحرة الصناعية، بعد نجاح المناطق الصناعية بدأت الحكومات في التركيز على القطاعات كثيفة التكنولوجيا أو ذات القيمة المضافة العالية وتعديل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكافؤ الفرص بين الشركات الأجنبية والمحلية في عام 2007، أنشأت الصين معدل الضريبي الفعلي بنسبة 25% للشركات الأجنبية والمحلية.

-التعلم التكنولوجي والابتكار والروابط بالاقتصاد المحلي: أصبحت مراكز المعرفة وتوليد التكنولوجيا والتكيف والتعاون، وتوفر الاستثمار الأجنبي المباشر فرصة جيدة لتعلم التكنولوجيا، تضع الحكومات أيضاً تركيزاً قوياً على الصناعات كثيفة التكنولوجيا، على سبيل المثال أنشأت حكومة شننتشن مفكراً وأصدر مكتب الملكية عدداً من اللوائح لحماية الملكية الفكرية، كما نفذت العديد من السياسات الضريبية التفضيلية والحوافز المالية لتشجيع الصناعات عالية التقنية. نفذت الصين أكثر من 3400 مشروع مهام الإصلاح التجريبية في 21 منطقة تجارة حرة وتكرار 302 ابتكار مؤسسي على المستوى الوطني؛ فيما يتعلق بتسهيل التحول الصناعي ومناطق التجارة الحرة، من خلال الإصلاحات في التجارة والاستثمار والمالية والقطاع الخاص.

-المؤهلات المبتكرة: بالإضافة إلى المرونة المؤسسية، فإن تكوين الأشخاص في المناطق ساعد أيضاً في زيادة الأعمال، وكانت مفتوحة لجميع العمال المؤهلين، فقد اجتذبت عدداً كبيراً من المهاجرين من جميع أنحاء البلاد الذين يأملون في وظائف أفضل وفرص جديدة.

5.3-إنعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية على الصادرات الصينية

تكمُن أهمية المناطق الحرة في مجال التجارة الخارجية، أن تعمل كقاعدة لنمو الصادرات في الدول المستقبلية والذي يمكن أن يتحقق من خلال تطور صادرات المشاريع العاملة بهذه المناطق إلى العالم الخارجي بالإضافة إلى غيرها من الايجابيات الاقتصادية والاجتماعية في الصين كالتالي: (زونية، 1997، الصفحات 142-143)

- توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية والصناعية والخدمية من أجل إيجاد مصادر أخرى للدخل.
- تقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول.
- تنمية الصادرات الصناعية في الصين مما ساعدها على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية، حيث أن المشاريع بهذه المناطق تقوم بجلب أسواق الأجنبية.

- النتيجة المباشرة وراء زيادة الصادرات الصناعية في الصين، تمثلت في زيادة موارد الدولة بالنقد الأجنبي الذي ساهم في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي.
- إقامة شراكات أجنبية كان لها أثر إيجابي في تنمية الصادرات المناطق الحرة.
- كما أن التحفيزات التي تتصف بها هذه المناطق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، من بين هذه التسهيلات الإعفاءات الجمركية والضريبية.

4.الخاتمة:

كان للمناطق الحرة تأثير على التجارة والتوقعات الاقتصادية للبلدان، حيث يمكن أن يؤدي تعيين هذه المناطق إلى تعزيز الواردات والصادرات وزيادة النمو، كما أن تخفيض الحواجز أمام التنمية الاقتصادية عن طريق إزالة الروتين البيروقراطي والتعريفات الجمركية، من شأنه أن يجعل الصين أكثر جاذبية للمؤسسات الجديدة والمستثمرين الأجانب على حد سواء. ويعتبر صعود الصين هي القصة الاقتصادية الأكثر إقناعاً في القرن الحادي والعشرين. على الرغم من أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات والصعوبات في الحفاظ على سرعتها النمو، فقد أطلقت نفسها على مسار نمو لا رجوع فيه وهي تستعد لأن تصبح عالمية قوة اقتصادية وللاعب اقتصادي ومالي رئيسي، بينما تقدم الصين تجارب ومفيدة للغاية للدول ، في جذب أكبر قدر من الاستثمارات إليها سواء أجنبية أو محلية مستخدمة بذلك مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي لها دور كبير في تنمية الصادرات غير النفطية.

1.4- اختبار الفرضيات

-الفرضية الأولى: توفر المناطق الحرة الصناعية في الصين بيئة ملائمة من خلال تقديم مزايا مثل إعفاءات الضريبية وتسهيلات للمؤسسات الأجنبية، حيث ساهمت هذه السياسات في زيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات مما أدى إلى تعزيز المنافسة الدولية للسلع الصينية وتحسين حصتها في الأسواق الأجنبية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: المناطق الحرة هي مظهر من مظاهر الاقتصاد الصيني المخطط و من ناحية أخرى لعبت مبادرة الحزام والطريق باعتباره منصة دولية للتعاون، دوراً حيوياً في مكافحة الجائحة العالمية وتحقيق الاستقرار في سلاسل التوريد العالمية والصناعية، فنجاحها يعزى إلى عدة عوامل منها: السياسات الحكومية، البنية التحتية، القوة العملية، الابتكار والتكنولوجيا، الوصول إلى الأسواق الدولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2.4-النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كان لمناطق الحرة في الصين ثلاث وظائف مستهدفة تتمثل في: معالجة الصادرات، التجارة الخارجية، الخدمات اللوجيستية والمستودعات الجمركية.
 - لعب طريق الحزام والمبادرة دوراً هاماً في دعم المناطق الحرة في الصين.
 - امتازت المناطق الحرة في تدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية في ظل الأزمة العالمية كوفيد-19.
 - إضافة الدعم الحكومي وإنشاء بيئة قانونية وسياسية مواتية للمناطق الحرة، مع التركيز على القطاعات كثيفة التكنولوجيا أو ذات القيمة المضافة العالية وتعديل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكافؤ الفرص بين الشركات الأجنبية والمحلية.
 - سعت السياسات التفضيلية والاستقلال في جذب الاستثمارات الأجنبية في الصين.
 - اتخذت الصين التدابير في مناطق التجارة الحرة مثل تحديد الأخطاء في شهادات المنشأ بموجب اتفاقيات التجارة التفضيلية.
 - تم تحسين كبير في كفاءة التخليص الجمركي للاستيراد والتصدير.
 - وضع منصة رقمية للتخزين والخدمات اللوجيستية دوون اتصال بالانترنت لتقليل تجارة المنتجات.
 - كما عززت مناطق التجارة الحرة الصين التعاون والتكامل الاقتصادي مع الاقتصادات الإقليمية النامية الأخرى، وخاصة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).
- 3.4-التوصيات: خلصنا من خلال دراستنا أن تنمية الصادرات الصينية غير النفطية من خلال إنشاء المناطق الحرة تركز على النقاط التالية:
- اختيار موقع منطقة صناعية فعال للإنتاج والتجارة.
 - تحسين مرافق النقل بين المناطق الصناعية والأسواق.
 - برامج دعم التجمعات داخل المناطق الصناعية.
 - تعزيز التعاون بين المؤسسات في المناطق الصناعية، وكذلك بين مناطق التجارب الصناعية ومراكز البحث.
 - تحديد وتنظيم إطار حوكمة المناطق الصناعية والمؤسسات المسؤولة.

- 1-(2022). Retrieved from World Integrated Trade Solution.
china statistical yearbook.
- 2-China, F. (n.d.). Open a Company in a Free Trade Zone,. Retrieved from
Open a Company in a Free Trade Zone,:
<https://www.fdicchina.com/china-free-trade-zone/>
- 3-Fu, X. a. (2007). export processing zones in china: a survey, a report
submitted to International Labour Organization (ILO).
- 4-Hanson Gordon H., &. R. (2008). , China and the manufacturing exports
of other developing countries. *National Bureau of Economic
Research*, p. 8.
- 5-Sovereign group, Overview of China's Free Trade Zones. (2021, 07 13).
Retrieved from <https://www.sovereigngroup.com/news/news-and-views/overview-of-chinas-free-trade-zones>
- 6-Trade Commissioner, free trade zones in china. (2022, 04 27). Retrieved
2022, from <https://www.tradecommissioner.gc.ca/china-chine/ftz-zle.aspx?lang=eng>
- 7-WangLi, &. A. (2022). Analysis Based on RSCA Index. *journal of
Mathematics*, p. 2.
- 8-World Bank. (2022). Retrieved from <https://www.worldbank>
- 9-Xue, J. (1995, 12). The Export-led Growth Model and Its Application in
China. *Hitotsubashi Journal of Economics*, 36, pp. 189-206.
- 10-Zeng, D. Z. (2012). China's special economic zones and industrial
clusters: Success and challenges. *Lincoln Institute of Land Policy* ,
17.
- 11-بلقاسم بن علال، وو آخرون. (2019). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة
الجزائر). *مجلة نور للدراسات الاقتصادية*، 5.
- 12-ريال زوينة. (1997). المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة
تجربتي تونس وجزيرة موريس وأفاق إنشائها في الجزائر. *مذكرة ماجستير، تخصص: التحليل
الاقتصادي*. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير..
- 13-شهرزاد برواين. (بلا تاريخ). النموذج الصيني في تنمية الصادرات-دراسة تحليلية. *مجلة الحقيقة*.

- 14-علي توفيق الصادق. (2009). تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة العالمية. /المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات مابعد الأزمة الاقتصادية العالمي يومي 19-20 ديسمبر. بيروت: الجامعة العربية للبحوث الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 01, 2010
- 15-فاطمة لبعل. (2012). المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية. رسالة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- 16-لحسن عقومة، و مراد جنيدي. (2020). قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 2.
- 17-لطيفة رجب، و رمضان بطوي. (2020). التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 2.
- 18- مصطفى محمود فؤاد. (1993). التصدير والاستيراد علميا وعمليا. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- 19- نصر الدين. (2018). إستراتيجية التوطين الصناعي واستدامة المناطق الصناعية -دراسة تحليلية لتجربتي الصين والدانمارك وسبل الاستفادة منها في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 34.